

سعود الفيصل : قمة الرياض تتجه إلى اتفاق للاستثمار العربي الموحد



مقعد سورية خالٍ. (ا ف ب)

□ الرياض - ياسر الشاذلي
وأبكر الشريف وخالد العمري
وحياة الغامدي

■ قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إن القمة العربية التنموية الثالثة التي تبدأ أعمالها في الرياض غداً «ستسعى إلى اعتماد اتفاق موحد معدل لاستثمار الرساميل». (راجع ص ٢)
وأضاف، مخاطباً الاجتماع التحضيري للقمة أمس، أن «كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ستتناول اقتراحات محددة في شأن النمو والازدهار، وتحقيق أهداف الألفية الجديدة للتنمية». وأشار إلى أن القادة «سيدرسون اعتماد استراتيجية عربية

لتطوير استخدام الطاقة المتجددة، واعتماد إعلان الرياض لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية».

وأكد أن القمة «لن تكون تقليدية، نظراً إلى ما تشهده المنطقة من تطورات». وزاد: «لا ينبغي أن يكون اجتماعنا هذا تقليدياً، لأنه يعالج أهم المواضيع والقضايا الرئيسية التي تلامس حياة شعوبنا، ما يتطلب الارتقاء بقراراتنا إلى مستوى تطلعات شعوبنا وقياداتنا»، وتابع: «شهد عالمنا العربي خلال العامين المنصرمين عدداً من المتغيرات والتحديات، على رغم أنها اتخذت أشكالاً سياسية في ظاهرها، إلا أن مسبباتها الحقيقية لا يمكن أن تخطئها العين بأي حال، إذ لا يمكن إغفال جوانبها التنموية، أو تجاهل الطموحات التي تتطلع إليها شعوبنا العربية وأمالها نحو حاضر مشرق ومستقبل مزدهر».

ورأى أن التعامل مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية «يتطلب منا معالجة من منظور شامل يغطي جميع جوانبها، ما يحتم علينا تفعيل ومتابعة مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، والمراجعة الشاملة والدقيقة لما سبق اتخاذه من قرارات في القمتين السابقتين، لتكون منطلقاً أساسياً للمضي في البناء وتحقيق الأهداف المنشودة».

وقال إن «الصدقية وجدية العمل مطلوبتان للتمكن من التغلب على ما قد يعترض مسيرة العمل العربي المشترك من عقبات وعوائق، والمسعى الرامية إلى استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، علاوة على إتمام باقي متطلبات الاتحاد الجمركي وفق الإطار الزمني المتفق عليه، لبلوغ التطبيق الكامل بحلول العام ٢٠١٥».

وأشار إلى أن القمة «تسعى إلى اعتماد الاتفاق الموحد المعدل لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية الذي يهدف في المقام الأول إلى تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي، يساهم في رسم وتنفيذ مسار مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية».

وأوضح أن «المنطقة العربية تمتلك المقومات الجغرافية والمناخية والاقتصادية المثلى لتطوير صناعة محلية مستدامة ورائدة في مجال الطاقة المتجددة، وبالتالي فإن استغلال مصادر الطاقة المتجددة المتاحة ونقل التقنيات الخاصة بتصنيع معداتها إلى الدول العربية يعد خياراً استراتيجياً للمنطقة العربية، لضمان تامين وتنوع مصادر الطاقة، وإرساء قواعد صناعة أنظمتها عربياً، سعياً إلى تسويقها على المستوى الإقليمي في بادئ الأمر، ومن ثم على المستوى العالمي في مرحلة لاحقة، وهو ما تبنته الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة المطروحة للاعتماد أمام قمة الرياض».

ونكر أن «مشروع قرار اعتماد إعلان الرياض الصادر عن المؤتمر الدولي لأنماط الحياة الصحية والأمراض غير السارية في العالم العربي مطروح أمام الوزراء في اجتماعهم».